Royaume Du Maroc
Ministère délégué auprès du Ministre
de l'Energie des Mines de l'Eau et de l'Environnement
chargé de l'Eau

المملكة المغربية
الوزارة المنتدبة لدى وزير
الطاقة و المعادن و الماء و البيئة
المكلفة بالماء

بلاغ صحفي

الشروع في المشاورات الجهوية المتعلقة بمراجعة القانون 10.95 حول الماء

تستمر الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء في مباشرة المشاورات حول مراجعة قانون الماء. فبعدما أعطيت انطلاقتها الفعلية على الصعيد الوطني، بمدينة الرباط يوم 12 يناير الجاري، تم الشروع في اللقاءات التشاورية الجهوية على صعيد الأحواض المائية. وستشرف على هذه المشاورات ذات الصبغة الجهوية وكالات الأحواض المائية التسع التي تغطي جميع جهات المملكة؛ حيث من المقرر أن تنظم وكالة الحوض المائي لأبي رقراق والشاوية أولى هذه اللقاءات التشاورية الجهوية، اليوم الخميس 29 يناير 2015 بمدينة المحمدية. وتأتي هذه الخطوة تفعيلا للمقاربة التشاركية الثابتة التي تعتمدها الوزارة في بلورة رؤيتها حول تدبير القطاع، وخاصة فيما يتصل ببلورة إطار قانوني جديد للماء.

وتهدف الوزارة المكلفة بالماء، من خلال إطلاق فعاليات هذه اللقاءات التشاورية، التي تنظمها تحت شعار " **التشريع المائي الملائم ضمانة لبلوغ الحكامة الجيدة للموارد المائية** "، إلى فتح مجال الحوار والنقاش وتبادل الرأي، بين الوزارة وفعاليات المجتمع المدني العاملة في مجال الماء، وممثلي النسيج الصناعي والسياحي والفلاحي على مستوى كل حوض مائي، وذلك بهدف الإنصات إلى الجميع واستقراء وجهات النظر والتطلعات المعبر عنها، وجعل المعنيين شركاء فعليين في إنجاح ورش مراجعة قانون الماء، في أفق إعداد مشروع قانون يحظى بأقصى درجات التوافق من قبل أكبر عدد من الأطراف.

وبالمناسبة، تعتبر الوزارة المنتدبة المكلفة بالماء أن مراجعة قانون الماء يتعين أن تسير في اتجاه تحويله إلى نص قانوني قادر على مواكبة المستجدات التي يشهدها مجال تخطيط وتدبير الموارد المائية على الصعيد الوطني والدولي، وكذا مصاحبة عمليات التطوير التي تعرفها جميع القطاعات الإنتاجية والتنموية ببلادنا.

جدير بالذكر أن قانون الماء الجاري به العمل حاليا كان قد شكل، حين صدوره سنة 1995، منعطفا نوعيا في مسار السياسة المائية بالمغرب. لكن، وبفعل متغيرات كثيرة ومتسارعة، صار هذا النص محتاجا، اليوم، إلى توضيح بعض مقتضياته، وتتميم أو تعديل مقتضيات أخرى، وجعلها، بالتالي، تصب في اتجاه تحسين الشروط العامة لاستعمال الملك العام المائي، خاصة، عبر عقد الفرشات المائية، وتعبئة وتدبير مياه الأمطار، وشروط تحلية مياه البحر وصب المياه المستعملة في البحر، وإعادة استعمال المياه المستعملة المنقاة، علاوة على تحسين تدبير الأخطار المتصلة بالماء، لاسيما ندرة الماء والجفاف والفيضانات. فضلا عما تتوخاه هذه المراجعة من إعادة لصياغة اختصاصات وتسيير المجلس الأعلى للماء والمناخ وكذا وكالات الأحواض المائية.

- **ملحوظة: تجدون رفقته برنامج اللقاءات التشاورية الجهوية حول مشروع قانون الماء على صعيد الأحواض المائية.**

سناء عبده
مكلفة بالوحدة المركزية للتواصل
06 61 93 91 65